التنظيم القانوني للتفريد العقابي وفقاً لأحكام القانون الدولي الجنائي

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

مسلم حسين عبدعلي جياد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

إشراف

أ.د محمد سلمان محمود

أستاذ القانون الدولي العام

أ.م.د خالد غالب مطر

أستاذ القانون الدولي العام

١٤٤٧ هـ

٢٠٢٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الانعام . . .اية (١٦٤)

الاهداء

إلى ... سيد البشرية وخاتم الأنبياء والرسل... أبي القاسم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى ... من ينتظره العالم ليملأ الارضَ عدلاً... الامام المهدي(عجل الله فرجه وسهل مخرجه)

إلى ... رمز العطاء والبذل الدائم... والدي الحبيب

إلى ... مَنْ أتعبتها الأيام، ثمرة علها تكون نفحةً من نسيم تفرح قلبك... والدتي حباً وإحساناً

إلى ... مَنْ علَّمني فأحسن تعليمي أساتذتي في أي مكان وفي أي زمان

إلى ... مَنْ وَقَفَ بجانبي ليشد أزري ويخفف متاعبي ..... أخواني

إلى ... كل مَنْ يَعْمَلُ مِنْ أجل الخير ويسعده نجاحي.... زوجتي

أهدي هذا الجهد المتواضع....

مسلم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين – جل جلاله وتقدست أسماؤه حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد (صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذه الدراسة إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان (بعد شكر الله تعالى على عونه ومنه وتوفيقه إلى أستاذي الفاضل (أ.د. محمد سلمان محمود) المشرف على الرسالة، فقد أتحفني بحسن التوجيه وسداد الرأي وبذل القيم من الجهود فضلاً عن استيعابه إياي بكرم أخلاقه فجزاه الله عني خير ما يجزي فيه العلماء, وبقلوبٍ يعتصرها الألم، ونفوسٍ يملؤها الحزن، أتقدّم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي (أ.م.د خالد غالب مطر (رحمه الله)، الذي كان مثالاً يُحتذى به في العلم والأخلاق والتفاني, وإن رحيله المفاجئ لا يزيدنا إلا إيماناً بقضاء الله وقدره، ويترك في النفس أثراً عميقاً لا يُمحى، لكن عزاءنا أنه ترك بصمة علمية وإنسانية ستبقى خالدة في نفوس تلاميذه ومحبيه, نسأل الله العلي القدير أن يتغمّده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويجعل ما قدّمه في ميزان حسناته.

ويملي علي واجب العرفان أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة رسالتي وعلى ما سيبدونه من ملحوظات قيمة ستغني الرسالة فجزاهم الله عني خير الجزاء، ويسرني أن أتقدم بفائق شكري إلى كل من راجع هذا الجهد لغوياً وعلمياً كل من(د.أيات سالم جبار , د.اغراس سليم حياوي, د.مهدي صالح عباس)، كما أتقدم بوافر المحبة وعظيم الامتنان إلى أساتذتي في مرحلة السنة التحضيرية كافة وأخص منهم من كان لي شرف الدراسة على أيديهم في قسم القانون العام لما بذلوه من الجهد والوقت في تنمية قدراتي.

كل الاحترام والتقدير إلى جميع موظفي المكتبة المركزية لما قدموه لي من مساعدة واهتمام وحسن معاملة، كما اتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى زملائي طلبة الدراسات العليا،وإلى من أعانني بدعائهم وكلماتهم الطيبة كل الاحترام والتقدير ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى

والحمد لله رب العالمين

المستخلص:

تم التطرق في هذه الرسالة إلى التنظيم القانوني للتفريد العقابي في إطار أحكام القانون الدَّولي الجنائي، بوصفه من أبرز الآليات التي اعتمدها المشرّع الدولي لتحقيق العدالة الجنائية الدَّولية، وضمان التناسب بين العقوبة المقررة وخطورة الجريمة الدَّولية من جهة، والمسؤولية الجنائية الفردية للجاني من جهة أخرى, ويعد موضوع التفريد العقابي ذا أهمية خاصة في القانون الدَّوْلي الجنائي بحسب الطبيعة الاستثنائية للجرائم الدَّوْلية وما تنطوي عليه من جسامة بالغة، واتساع نطاق آثارها، ومن حيث تعدد الفاعلين والمساهمين في ارتكابها.

وتبحث هذه الرسالة الأساس القانوني للتفريد العقابي في مصادر القانون الدَّولي الجنائي، مع توضيح معمّق لأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدَّوْلية، بالخصوص المواد (٧٧) و(٧٨)، والتي أرست الإطار العام لتحديد العقوبات، مقارنته بجسامة الجريمة والظروف الشخصية للمحكوم عليه، إضافة إلى الظروف المشددة والمخففة، وتبحث الدراسة في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ذات الصلة بتقدير العقوبة ودورها في تفعيل مبدأ التفريد العقابي والتي جاءت في نص المادة(145)، وتعطي الرسالة اهتماماً خاصاً بدراسة معايير التفريد العقابي التي يعتمدها القاضي الدَّوْلي، وفي مقدمتها طبيعة الجريمة الدَّوْلية المرتكبة، ومدى خطورتها، ونطاق الضرر الناتج عنها، إضافة إلى المركز القيادي أو الوظيفي للجاني، ومستوى مشاركته في تنفيذ الجريمة أو التخطيط لها أو الأمر بارتكابها, تبحث الدراسة كذلك أثر الركن المعنوي، ولاسيما القصد الجنائي، وسوء النية والدوافع الإجرامية، في تشديد العقوبة أو تخفيفها,وتبين هذه الرسالة الظروف المُشَدِّدة والمُخَفِّفَة للعقوبة في القانون الدَّوْلي الجنائي مع توضيح موقف القضاء الدَّوْلي منها، من حيث إساءة استعمال السلطة أو استهداف المدنيين، أو ارتكاب الجريمة بدافع تمييزي، وفي مقابل الظروف المخففة كالتعاون مع المحكمة، أو الإقرار بالذنب أو إبداء الندم، ويكون هذا من في ضوء تحليل النصوص القانونية لنظام روما والاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدَّوْلية والمحاكم الجنائية الدَّوْلية الخاصة، وتخصص جانباً تطبيقياً لدراسة بعض النماذج المختارة من الأحكام القضائية الدولية وتحليلها، وأيضا الكشف عن الكيفية التي مارس بها القاضي الدَّولي سلطته التقديرية في تفريد العقوبة ومدى التزامه بمبدأ التناسب، سواء إذا كان التفريد العقابي قد أسهم فعلاً في تحقيق العدالة الجنائية الدولية، أم أنه يشير أحياناً إلى تباين في الأحكام. توصلنا

في هذه الرسالة إلى جملة من النتائج، في مقدمتها أن التفريد العقابي يشكّل أداة جوهرية لضمان عدالة العقوبة في القانون الدَّوْلي الجنائي، ولكنَّ فعاليته ما تزال تصطدم بعدد من الإشكاليات، وأبرزها اتساع السلطة التقديرية للقاضي الدَّولي، وعدم وضوح بعض المعايير، وأيضاً ضعف التحديد الدقيق للظروف المؤثرة في تقدير العقوبة. وفي ضوء هذه الدراسة نوصي بضرورة تطوير التنظيم القانوني للتفريد العقابي، وذلك عبر وضع معايير أوضح وأكثر تحديداً، بما يعزز وحدة التطبيق القضائي، ويحقق اليقين القانوني من دون الإخلال باستقلال القاضي الدَّوْلي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	**أ**
الإهداء	**ب**
الشكر والعرفان	**ج**
المستخلص	**د – هـ**
قائمة المحتويات	**و – ز**
المقدمة	**١ – ٥**
الفصل الاول : الأساس القانوني للتفريد العقابي	**٦ – ٥٥**
المبحث الاول : التعريف بالعقوبة الدولية الجنائية	٧ – ٣٢
المطلب الاول : مفهوم العقوبة الدولية الجنائية	٧ – ١٩
الفرع الاول : تعريف العقوبة الدولية الجنائية	٨ – ١٢
الفرع الثاني : عناصر العقوبة الدولية الجنائية	١٣ – ١٩
المطلب الثاني : أهداف العقوبة الدولية الجنائية وخصائصها	١٩ – ٣٢
الفرع الاول : أهداف العقوبة الدولية الجنائية	٢٠ – ٢٥
الفرع الثاني : خصائص العقوبة الدولية الجنائية	٢٥ – ٣٢
المبحث الثاني: التعريف بالتفريد العقابي في القانون الجنائي الدولي	٣٣ – ٥٥
المطلب الاول : مفهوم التفريد العقابي	٣٣ – ٤٥
الفرع الاول : تعريف التفريد العقابي	٣٤ – ٤٠
الفرع الثاني : عناصر التفريد العقابي	٤٠ – ٤٥
المطلب الثاني : مبدأ الشرعية للتفريد العقابي ونتائجها	٤٥ – ٥٥
الفرع الأول : مبدأ الشرعية للتفريد العقابي	٤٦ – ٥٠
الفرع ألثاني : نتائج مبدأ الشرعية للتفريد العقابي	٥٠ – ٥٥
الفصل الثاني : التطبيقات القضائية الدولية للتفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي	**٥٦ – ١٠٢**
المبحث الاول : إنقضاء العقوبة الدولية الجنائية	٥٧ – ٧٥
المطلب الاول : إنقضاء العقوبة الدولية الجنائية بالتنفيذ	٥٧ – ٦٨

الفرع الاول : تنفيذ الاحكام القضائية الدولية بعقوبة السجن	٥٨ – ٦٣
الفرع الثاني : تنفيذ احكام الغرامة والمصادرة	٦٤ – ٦٨
المطلب الثاني: إنقضاء العقوبة الدولية الجنائية بغير التنفيذ	٦٨ – ٧٥
الفرع الاول : العفو عن العقوبة	٦٨ – ٧٢
الفرع الثاني : التقادم للعقوبة	٧٢ – ٧٥
المبحث الثاني : القواعد الأجرائية للتفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي	٧٦ – ١٠٢
المطلب الاول : تفريد العقوبة للخطورة الجرمية و المركز القيادي و الوظيفي	٧٦ – ٨٩
الفرع الاول : تفريد العقوبة للخطورة الجرمية	٧٧ – ٨٣
الفرع الثاني : تفريد العقوبة للمركز القيادي و الوظيفي	٨٣ – ٨٩
المطلب الثاني : الظروف المشددة والمخففة	٨٩ – ١٠٢
الفرع الاول : الظروف المشددة للعقوبة	٩٠ – ٩٦
الفرع الثاني : الظروف المخففة للعقوبة	٩٧ – ١٠٢
الخاتمة: الاستنتاجات والمقترحات	١٠٣ – ١٠٧
قائمة المصادر والمراجع	١٠٨ – ١١٩
Abstract	A – B

المقدمة

المقدمة

إن اختيار أي موضوع للدراسة البحثية يُوجب أن تكون تفاصيل الدراسة وافية ودقيقة ضمن فقرات تضمن أهمية ايضاحها وهو مانوضحه عن دراستنا على وفق لنحو الأتي:

اولا : موضوع الدراسة :

إنّ القانون في كل زمان ومكان يهدف الى تحقيق العدالة فالقانون يقف الى جانب العدالة ,ويبين النتيجة اذا تحقق أحدهما دون الاخر فان ذلك لايجدي نفعا لكي تتحقق العدالة لابد من وجود مبادئ تحقيقها, ولعل أهم هذه المبادئ (التفريد العقابي),حيث أنّ التفريد العقابي يحصل للعقوبة الملائمة وظروف الجاني الشخصية التي تتحدد في التكوين النفسي, والبيولوجي, والاجتماعي وكذلك تكون العقوبة مراعاة لحالة الجاني القائمة وقت وقوع الجريمة وما أعقب ارتكابها من قبل الجاني وتناسبها من حيث الظروف الموضوعية, للجريمة التي تتمثل في طريقة ارتكاب الجريمة والوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة , من جانب اخر أنّ تكون العقوبة ملائمة وموازية للضرر الذي أصاب المجني عليه والضرر الذي أصاب المجتمع بالقدر اللازم, أنّ الفكر القانوني والواقع العملي استقرَّ على ثلاثة مظاهر أو صور لايمكن الاستغناء عنها,

أولها المظهر التشريعي (التفريد التشريعي) وثانيها المظهر القضائي(التفريد القضائي) وثالثها المظهر التنفيذي (التفريد التنفيذي),إن التفريد العقابي يتميز بخصائص متعددة حيث إنّ التفريد التشريعي يُعد من اختصاص السلطة التشريعية, أنّ لهذا المبدأ في القانون الدولي الجنائي أهميةً كبيرة, ولاسَّيما في سياق محاكمة المجرمين الذين يرتكبون الجرائم الدولية الخطرة مثل جرائم الابادة الجماعية وجرائم العدوان وجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي تتصف بالصفة الدولية,وقد شهد المجتمع الدولي تطوراً ملحوظاً في تنظيم اليآت التفريد العقابي من خلال انشاء بعض المحاكم الجنائية الدولية لغرض محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية ومن هذه المحاكم ألمحكمة الجنائية الدولية الدائمة,اذ يؤخذ بالاعتبارجملة العوامل الموضوعية والشخصية اثناء تحديد العقوبة ودور المتهم في ارتكاب الجريمة ونسبة الفعل والظروف المخففة والمشددة للعقوبة ويهدف التنظيم القانوني للتفريد العقابي إلى تحقيق العدالة الدولية بصورةاكثر انصافاً وفعالية لتحقيق بين مقتضيات الردع العام وحقوق الانسان, وكذلك تساهم في بناء عدالة جنائية دولية قائمة على المسؤولية الفردية,وليس على المسؤولية الجماعية ومن خلال هذه الدراسة سنسلط الضوء على

التفريد العقابي ضمن التشريعات الوطنية ,والدولية والأساس القانوني للتفريد العقابي وكذلك التطبيقات القضائية ذات الصلة بهذا الموضوع .

ثانيا : **اهمية الدراسة**:

نظراً لاهمية موضوع التفريد العقابي وفقاً لأحكام القانون الدولي الجنائي ,لمايحمله من أهمية في تحقيق المساواة بين الأشخاص حسب الأفعال والتي تعد وفق القانون الدولي الجنائي جرائم يحاسب عليها القانون.

١- الناحية العلمية:

من هذه ناحية تكمن اهمية الدراسة في كونها دراسة قانونية إن النظام القانوني في التشريعات الوطنية كان من اولوياته الاهتمام بتحقيق العدالة والاستقرار الامني والمساواة في فرض العقوبات من خلال مبدأ يسمى (التفريد العقابي) ,اي تكون العقوبات التي تفرض على مرتكبي الجرائم بحسب نوع الجريمة وجسامتها من حيث الظروف التي ترتكب فيها الجريمة وان هذا الموضوع له اهمية كبيرة في القانون الدولي الجنائي من خلال مانجده في نظام روما الاساسي الذي حدد الجرائم الدولية وعدم الافلات منها.

٢- الناحية العملية:

من خلال ذلك جاء الاهتمام بإنشاء المحاكم الدولية الخاصة بالجرائم الدولية ومن هذه المحاكم المحكمة الجنائية الدولية الدائمة و المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا ,وغيرها من المحاكم الدولية إن الغرض منها تحديد مسؤولية الأفراد عن الجرائم الجسيمة عند اختلاف أدوارهم بين الآمر والمباشر والمساعدة,مما يتطلب عقوبات متميزة تعكس مستوى المساهمة الجنائية,ومن ضمانات حقوق الانسان التي يعكسها التفريد العقابي مدى التزام المنظومة القضائية باحترام حقوق المتهمين, ويوكد دور القضاء في حماية الكرامة الانسانية ومنع العقوبات الجائرة او غير المتناسبة.

ثالثا : **مشكلة الدراسة**:

تتمثل إشكالية الدراسة في ظل تشريعات القانون الدولي الجنائي إن القاضي الدولي يكون ملزماً في تطبيق النصوص القانونية التي جاءت في نظام روما الأساسي الخاصة في المحاكم

الجنائية الدولية التي تخص الجرائم الدولية من حيث نوع الجريمة التي تكون لها الصفة الدولية ,ومن حيث شخصية الجاني, ولهذا لابد من الأجابة في هذا الدراسة عن عدة تساؤلات منها:

١. هل إن سلطة القاضي التقديرية المستخدمة في التفريد العقابي ومعايير اختيار العقوبة المناسبة ضمن الحدود التي اقرتها النصوص القانونية في التشريعات الدولية؟
٢. ماهية الضمانات التي تكفل له اختيار العقوبة الملائمة للجريمة على وفق القانون الدولي الجنائي؟
٣. هل أن نظام روما الأساسي تطرق إلى التفريد العقابي طبقاً للنصوص القانونية؟
٤. مقدار فاعلية التفريد العقابي في انجاز العدالة الجنائية الدولية ؟

رابعا : **منهج الدراسة**:

نظرا لأهمية موضوع الدراسة سنتبع المنهج التحليلي القائم على استقراء النصوص القانونية وتحليل التي تتعلق بالتفريد العقابي علي الصعيد الدولي مع مناقشة الموضوع بصورة مستفيضة في ضوء تطورات القضاء الدولي، تطبيق إلى ذلك عن المنهج التأريخي كمنهج مساعد للمنهج التحليلي، إذ تطلبت بعض مراحل الدراسة الاستعانة بالحوادث التاريخية كوسيلة ممهدة ومكملة لعملية التحليل، وبذلك يكون المنهج المتبع خليطاً متجانساً بين التحليل والتأصيل, من أجل تلمس أوجه الالتقاء والاختلاف بينهما، مع محاولة تأصيل بعض الافكار القانونية ذات العلاقة التي تحتاج إلى ذلك.

خامسا : **نطاق الدراسة**:

يتحدد نطاق دراستنا هذا في القانون الجنائي الدولي من خلال نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية, والقواعد الاجرائية وقواعد الاثبات الخاصة بنظام المحكمة الجنائية الدولية , بوصفها الضامنة تعريف العقوبة الدولية, و التفريد العقابي على وفق القانون الدولي الجنائي, وكذلك ما تشمله النصوص القانونية على التفريد العقابي .

سادسا: **الدراسات السابقة**:

إنَّ الحديث عن الدراسات السابقة يدفعني إلى القول إنَّها في حدود عملي تكاد تكون منعدمة وهي على قلتها لم تتطرق إلى كل جوانب الموضوع, وقد اقتصرت في مجملها على بعض الجزئيات

من دون أخرى , مثل التركيز على العقوبات الدولية التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية من دون التعرض إلى التفريد العقابي مَّما استدعى ابراز تلك الجوانب التي تدعم الموضوع من خلال الأتي:

١. تطرقت الباحثة(به رزي عبد الباقي قادر) في رسالتها الى (اشكاليات تقدير العقوبة و اليات تنفيذها في الجرائم الدولية) في جامعة السليمانية –كلية القانون (العراق)في عام (٢٠٢١), وقد اشكلت على اليات تنفذ العقوبة في القانون الدولي الجنائي,ولم تتطرق إلى التفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي.
٢. تناول الباحث/ بلكوز الشيخ و نسيل سفيان,في رسالتهم (تنفيذ العقوبة في القانون الدولي الجنائي) في جامعة غرداية كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم الحقوق)ف(الجزائر)ي عام ٢٠٢٢–٢٠٢٣, كيفية تنفيذ العقوبة و إجراءتها ولكن لم يتوصل إلى للتفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي.
٣. تطرق الباحث (محمدي صفوان (العقوبة في القانون الدولي الجنائي)في الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم الحقوق) (الجزائر)في عام ٢٠٢٣–٢٠٢٤, أي تطرق إلى ماهية العقوبة في القانون الدولي الجنائي, ولكنه أيضا لم يتوصل إلى التفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي, ومن خلال الابحاث توضح إلينا عن تنفيذ العقوبة في القانون الدولي الجنائي التي تناولها الباحثون, أمَّا نحن فنتطرق الى التفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي, بهذا الجهد المتواضع لعلنا نضيف شيئا لما سبق من جهود الدراسات السابقة, وأن طبيعة الموضوع وحداثته تجعله دائما مجالا خصبا للدراسة المستمرة كونه من المواضيع المهمة.

سابعا: **هيكلية الدراسة**:

ستتضمن هذه الدراسة مقدمة وفصلين وخاتمة ، إذ ستتم دراسة موضوع دور التنظيم القانوني للتفريد العقابي وفق لأحكام القانون الدولي الجنائي، ومن خلال الفصل الاول الذي سنتناول فيه الأساس القانوني للتفريد العقابي، وسنقسم هذا الفصل على مبحثين : يتضمن الاول تعريف العقوبة، نخصيص المبحث الثاني التعريف بالتفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي، أماّ الفصل الثاني فقد تضمن التطبيقات الدولية للتفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي، وسنبحث فيه

انقضاء العقوبة الدولية في المبحث الاول، ونبحث القواعد الاجرائية للتفريد العقابي في القانون الدولي الجنائي في المبحث الثاني ، احتوت المقدمة على نبذة مختصرة لموضوع الدراسة، تتضمن أهم النتائج والمقترحات التي تم التوصل إليها.